

سنة ١٩١٣

حرب البلقان . مساعدات مصر للدولة . خطة لاستقلال مصر . البرنس فوئاد وعرش ألبانيا . أفراس الحديد . صفقة طينة . امتياري للأوقاف الخصوصية . مدير عموم الأوقاف بياع وبشني براهيم معدودة . عباس يصيب عصفور بين بحجر . تحويل ديوان الأوقاف الى نظارة . النساء الجمعية التشريعية . شؤون مختلفة . مساعي الصلح بين الحديد ومحمد فريد بك .

حرب البلقان . في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٢ وردت إلينا الأخبار بحصول اضطرابات في البلقان فقد قامت بلغاريا والصرب والجبل الأسود تطلب الاستقلال الإداري من تركيا وتعييب الإدارة التركية ، واليونان تطلب جزر الارخيل ؛ وقد اشتدت هذه الاضطرابات ، وحدثت مناوشات بين جيوش هذه الدول والحاميات التركية .

مساعدات مصر للدولة . وفي ٢٧ أكتوبر أعلنت تركيا الحرب عليها ، وفي هذا اليوم نفسه تألفت لجنة برئاسة البرنس عمر طوسن ورعاية البرنس محمد علي لجمع التبرعات للدولة ، وقد افتتحها الرئيس بخمسة آلاف جنيه ، ثم أخذت تطوف في المديرية وتعد الاجتماعات ، فتنهال عليها التبرعات الكبيرة .

وقد وعد سمو الخديو بأن تقطع الحكومة المصرية علاقتها بدول البلقان الأربع ، وتعطي قناصلها في مصر جوازات السفر لمبارحتها .

وكان لهذا الوعد وتلك التبرعات وقع طيب في الاستانة فأرسل جلالة السلطان يوم ٩ نوفمبر شكراً لسموه ولأبنائه المصريين .

مؤتمر لندره : وفي أوائل ديسمبر عقد مؤتمر لندره للنظر في المسألة البلقانية ، وظل يوالى عقد جلساته حتى ٢٣ يناير ، وانتهى إلى قرارات قبلتها نظارة كامل باشا وأهمها النزول عن أدرنة وعن جزر الأرخيل .

إسقاط كامل باشا وتولية شوكت باشا : وعند ذلك ثارت ثائرة الاتحاديين ، وأسقطوا نظارة كامل باشا ، وتولى الصدارة محمود شوكت باشا وكان ناظراً في صدارة طلعت بك .

وأعلنت النظارة الجديدة أنها ستدافع عن حقوق البلاد ، وطلبت إلى الشعب أن يعاونها باخلاص .

ألمانيا والاتحاديون : وقد علمنا أن ألمانيا تؤيد الاتحاديين ، وأنها منحت امتيازاً اقتصادياً في الأناضول بمقابل مليون ونصف مليون جنيه .

عودة الحرب : وقد انتهت الهدنة على إثر وضع الصدارة الجديدة شروطاً تصون بها حقوق الدولة ، وقامت الحرب من جديد .

وصدرت الإرادة السلطانية بعقد قرض أهلى قدره خمسة ملايين ليرة تركية ، فأقبل الشعب التركي على المساهمة في هذا القرض .

مظاهرات النصر في الاسكندرية : وقد جاءت الأخبار في ١٤ فبراير بانتصار الجيوش التركية عند بدء القتال ، فقامت المظاهرات في الاسكندرية ابتهاجاً بهذا النصر ، وقبض على حامد المليجي افندى ومحمد كاظم افندى من شبان الحزب الوطنى بتهمة التحريض على المظاهرات ، وحكم عليهما يوم ٢٠ منه بالغرامة .

هزيمة بعد انتصار وسقوط أدرنة : ولكن ما لبثت الأخبار أن جاءت بتقهقر الجيوش التركية وسقوط أدرنة ، بعد أن ظلت أربعة أشهر وهي محاصرة ، وكان قائد حاميتها البطل شكرى باشا .

وقد كان لسقوطها رنة حزن وأسف في أنحاء العالم الاسلامى ، لأنها طريق للاستانة قتل الصدر شوكت باشا : وفي ١١ يونيو قتل محمود شوكت باشا الصدر الأعظم بيد أربعة من الشبان كانوا يركبون سيارة .

سعيد حلم صدر أعظم : وعهد بالصدارة إلى سعيد حلم باشا . وقد شكلت محكمة عرفية لمحكمة القائلين ومن يتصلون بهم ، وعلمت (وكنيت مذكرات م - ١٩ ق ٢ - ج - ٢

بالاستانة للاصطيفاء مع أسرتي) أن طلعت بك حادث رئيس المحكمة في موضوع المحاكمة وذكر له أن الشعب ينتظر الحكم بالاعدام على كل من يثبت عليهم اتصا لهم بالمؤامرة ولو بلغ عددهم الخمسين ، فرد عليه بأن في هذا الكلام خطأ قانونياً وسياسياً ، فأصر على طلبه ، ولما لم يجد من رئيس المحكمة الموافقة اللازمة ، عرض عليه أن يتغيب باجازه لمدة شهر ، وعين بدله رمزي بك أحد أركان الاتحاديين .

وقد حكم بالشنق على عشرين منهم الداماد شريف صهر السلطان والبرنس صباح الدين من أسرته .

وبعد الشنق أخذت الدوريات تطوف في المدينة وتقبض على كل من يتحدث عن فظاعة هذا الحكم .

خطة لاستقلال مصر . ظلت الانتصارات تتوالى للبلقانيين حتى أصبحوا على أبواب الاستانة ، وكان الخديو قد حضر إليها يوم ١٥ سبتمبر بعد زيارته لأوربا . وفي يوم من الأيام كنت في بيك وحضر فريد باشا الصدر الأسبق للزيارة وكان سموه في الحريم ، فجلست معه ودار الحديث بيننا عن حالة تركيا السيئة ، فقلت له : وإنتي أخشى أن تكون هذه الهزائم مسهلة لتحقيق مشروع دول أوربا القديم في تقسيم تركيا ؛ وإذا كان الأمر كذلك فماذا يحصل لمصر وهي من أملاك الدولة ؟ فهلا يمكن التفكير في مستقبلها بأن تتفق مع انجلترا للوصول إلى استقلالها ؟ ، فرد فريد باشا بأن سياسة الخديو مع انجلترا لا تجعلها تأمن له أو تثق به فتساعد على ذلك .

ثم سألتني : فكيف تفاتحون الانجليز في هذا الموضوع ؟

فقلت : يوجد حل هو أنني قبل سفري من مصر علمت أن كنتشر ينتظر عودة الخديو ليطالب من الحكومة التخلي عن قطعة أرض في أي قبر لاقامة تلغراف لاسلكي تابع لوزارة الحرية البريطانية ، فعند تقديم هذا الطلب ، يحتاج الخديو بأن الفرمانات تقيده بعدم التنازل عن شبر من الأرض بغير موافقة الدولة ، وإذا كان الانجليز يحبون إفساح المجال لسموه في هذه الشؤون ، فعليهم أن يساعدوا مصر على الاستقلال .

وهنا حضر الخديو ، فسأل عن موضوع الحديث ، فأخبرته به .

وقد ظلت هذه الفكرة تدور برأسه حتى رجعنا لمصر في ٢ أكتوبر . وبمجرد

وصولنا أرسل محمد سعيد وحسين رشدي لمقابلته بالقبة، وحضر الاجتماع اسماعيل أباطه
وقص الخديو ما دار بيني وبين فريد باشا .

وبعد المداولة في الموضوع تقرر أن يتوجه حسين رشدي لكتشنر ويتفاهم معه،
وقد استمع كتشنر لحديثه، ثم طلب منه مهلة للتفكير .

وقد أمرني الخديو بالاجتماع مرة أخرى مع رشدي باشا وأباطه باشا للتداول
وتحديد المطالب، فاجتمعنا إلى منتصف الليل ولكننا لم تقرر شيئاً لأننا أرجأنا البحث
في ذلك حتى نعلم رأي كتشنر وتبين إن كانت إنجلترا تساعد مصر على فصلها عن تركيا
وعند ذلك نبحت في الذي نطلبه : إما الاستقلال وعقد محالفة مع إنجلترا أو طريقة
أخرى تبعاً لما تبديه وزارة إنجلترا . ولما تقابل رشدي باشا مع كتشنر قال له : « لقد كنا
أصدقاء للدولة ، فلا يصح أن تنكر لها في وقت محتها ؛ وبذلك طوى المشروع . »

عقد الصلح : وأخيراً عقد الصلح بين تركيا ودول البلقان ونالت إنجلترا في مقابل
وساطتها ، امتيازات إدارية في العراق ، وتنازل الحكومة التركية عن حق مراقبتها
على القروض المصرية .

البرنس فؤاد وعرش ألبانيا . في أثناء الاضطرابات البلقانية ، تحدثت
الصحف الأوربية عن سعي البرنس فؤاد لتولي عرش ألبانيا، وقد ورد في جريدة الطان
الفرنسية نقلاً عن صحف رومه ، أن سموه ينوي دخول ألبانيا على رأس قوة
من عشرين ألفاً من الألبانيين الثائرين على حكومتهم فيعلن استقلالها ، ثم عقبته على
هذا الخبر بقولها : « إن الدول معترفة باستقلال ألبانيا فعلاً ، ولكن البرنس ينوي
زيارة باريس كما زار رومه وفينا ، ويسعى لأن تحفظ لألبانيا حدودها الطبيعية . »

وذكرت صحف النمسا أن حكومتها لم تقبل ترشيح البرنس لعرش ألبانيا .

أفراح الخديو . في يوم ٢٧ مارس عقد في قصر القبة كتاب محمد جلال الدين
باشا نجل فريد باشا الصدر الأسبق على البرنيس عطية الله خانم افندي كريمة الخديو،
وقد حضرت العقد مع النظار وفريد باشا ورشيد بك ناظر الداخلية التركية سابقاً
وجمال الدين افندي شيخ الاسلام السابق بالامانة وقاضي مصر (التركي) وشيخ الأزهر
والمفتي وغيرهم .

وكان وكيل العروس عمها البرنس محمد علي ، ووكيل الزوج شيخ الاسلام .

وجعل مقدم الصداق ثلاثة آلاف جنيه ومؤجله سبعة عشر ألف جنيه وكتب العقد قاضى مصر .

صفقة طيبة (أرض المطاعنة) . فى يوم من أيام سنة ١٩١٢ جاءنى على جلال باشا (أحد المقرين للخديو) فى ديوان الأوقاف وقال لى : « إن أفندينا أرسلنى إليك فى شأن شراء أرض للأوقاف عن طريق الاستبدال وهى صفقة طيبة ، فسأله عنها ، فقال : هى أطيان أخيك محمد توفيق بك وتادرس شنوده والبابى الحلبي وتبلغ مساحتها ٣٥٠٠ فدان تقريباً فى المطاعنة . »

وقد كنت خيراً بهذه الأرض وفيها قصر عظيم أعده السير إرنست كاسل لإقامته مدة الشتاء ، وكنت عالماً بالثمن الذى اشتريت به ، فقلت له أن ليس لدى ما يمنع من إتمام هذه الصفقة .

فسألنى : « أتعرف الثمن ؟ » فقلت : « إبنى اشتريتها لأخى بسعر ٦٥ جنيهاً للفدان للأرض الطيبة العالية ، وكنت أعلم أن أوطى جزء فيها على الساحل كان معروضاً بأربعين جنيهاً فقط للفدان ، والملاك الآن فى عسر لتسديد أقساط البنك العقارى التى عليها ؛ لذلك فإنها ستباع بالمرزاد فى المحكمة ، فالثمن لابد أن يكون منخفضاً . »

فقال لى : « كلا إتنا نريد ثمناً عالياً لهذه الأرض » فأجبت بآن الذى أنوى اتباعه هو أن تؤلف لجنة وتفحص الأرض وتقدر لها الثمن المناسب .

ولما وجدنى غير مستعد للسير فى التيار الذى يريده ، قال لى : « إن لك فائدة فى هذه الصفقة ! » فابتسمت وقلت له : « دعنا من هذا الآن ، فأنا على كل حال لا أستطيع أن أنصرف تصرفاً غير قانونى ما دمت فى ديوان الأوقاف . »

وعندئذ سألنى : « ماذا ستصنع إذن ؟ » فقلت له : « أتركونى لا تصرف بما توحيه المصلحة . »

وفى مرة كنت مع الخديو ومحمد سعيد باشا ومحمد عزت باشا فى قطاره الخصوصى عائدين من تفتيش إنشاص إلى مصر بعد أن تفقدنا أعمال الإصلاحات فيه ، فقال لى محمد سعيد باشا : « لماذا لم تنه مسألة المطاعنة ؟ » فأجبت بآن ضميرى لا يسمح لى وأنا فى الأوقاف أن أقوم بعمل يسيء سمعة الخديو . ومن هنا عرف الأ فائدة مطلقاً من محاولاتهم معى .

وبعد أيام جاءني أحمد صادق بك وكيل الخاصة الخديوية وسألني عما عزمتم عليه في هذه المسألة؛ فأجبت بآني أحب أن أتصرف تصرفاً لا انتقاد فيه، وخصوصاً أن الخديو قد تدخل في هذا الموضوع، فيجب ألا نعمل ما يسبب أي انتقاد، فقال لي: «لا تفكر في هذه الأشياء فإن الخديو ينوي أن يجعلك ناظراً في وقت قريب، فأجبت بآني على كل حال رجل الخديو سواء كنت ناظراً أو مديراً للأوقاف، ولا أقبل على نفسي أن أعمل عملاً يسبب انتقاداً على سموه».

ولما تبين للخديو أنني غير مستعد للتساهل في هذا الأمر، ترك المسألة مؤقتاً. ولم يفاتحني سموه ولا غيره في مسألة المطاعنة. ولما لم أنفذ أمره سمح لي بأجازة أقضيها مع عائلتي في الاستانة بمجرد أن القاسها من سموه.

وفي أثناء وجودي بها وصلتني عدة رسائل من عبد الرحمن فهمي بك ومن محمد وجيه أفندي سكرتيري الخاص، بالمحاولات التي بذلت لاتمام الصفقة بواسطة الأول. وبعد رجوعي علمت منه أيضاً أن أحمد صادق بك وكيل الخاصة الخديوية قابله وقال له إن الخديو يريد أن تعمل المباحثات اللازمة عن ٣٠٠٠ فدان وكسور بجهة المطاعنة كي تشتريها الأوقاف العمومية. وبينما كان بمسجد أبي العباس المرسى لصلاة الجمعة مع الخديو، سأله سموه عما تم فيما أبلغه به أحمد صادق بك، فعرفه بأنه سيقدم تقريراً عما أجراه، وبالتحري علم له أن هذه الأقطان يمتلكها الآن شخصان، أحدهما محمد توفيق بك وله الثلثان وأندراوس بشاره ويملك الثلث الذي اشتراه في العام الماضي (سنة ١٩١١) من الباني الحلبي الكسبي المشتري الأصلي لهذا الثلث، وأن هذه الأقطان متأخر عليها قسطاً سنتين للبنك العقاري الذي حل محل الدائرة السنية البائعة الأصلية، وأن البنك المذكور شرع في نزع ملكية هذه الأقطان وتحددت جلسة للبيع.

وقد علم عبد الرحمن فهمي بك بأنه يراد مشتري هذه الأقطان للأوقاف العمومية بأكثر من ضعف ثمنها ليستفيد المالك من بعض الشيء، والبعض الآخر لمن يلحون بأجراء هذا المشتري، فأسرع بمقابلة عباس في سراي رأس التين وعرض عليه عدم إمكان مشتري هذه الأقطان بطريق الممارسة لأنها معروضة للبيع بالمراد الجبري، وأن هذا مخالف للقانون المالي، فظهر له امتعاض الخديو من أقواله. وبجلسة أخرى مع سموه بوجود أحمد صادق بك قال: «تأكد يا أفندينا أنني أضحي كل شيء في سبيل مرضاتك ولكنني في الوقت نفسه أضحي حياتي في عدم فساد المصلحة المرتبطة باسمك بسوء».

هذه الاطيان كان يمتلك ثلثها شخص يدعى الباسي الحلبي، باع نصيبه في العام الماضي إلى اندراوس بشاره بسمرة القدان ، ٤ جنيها مصريا وقيل بـ ٥٠ جنيها مصريا ، وهذا الرجل وزع نشرة على جميع القناصل والنظار والمستشارين والعلماء وعلى كل ذي حيلة في البلد ، قال فيها إن أموال العجزة والمكسحين تبعثر ذات اليمين وذات اليسار ، وأن الأوقاف تريد مشتري أطيان لا يساوي القدان منها أكثر من ٠ ، ٤ جنيها بخمسة وتسعين جنيها ، ويستنهض همم القوم إلى ملافاة هذا العمل ، فلقاء هذا بأفندينا نرى أن الحكمة تقضى بعدم التفكير في المشتري بالممارسة ، وأن المشتري بالمزاد العلني لا جناح عليه ولا تثريب . .

عندئذ فكر الخديوي به وقال له : « أعد فحص المسألة ثانياً ، وإن وجدت لها حلاً فاشترها ، ثم سافر الخديوي في اليوم التالي إلى أوروبا . ولكنه لم يقبل تنفيذ الأمر ووقف موقفاً مشرفاً .

اختياري للأوقاف الخصوصية . وبعد رجوعي من الاجازة استدعاني عباس لسراي عابدين ، وهناك وجدت محمد سعيد باشا ، فقال سموه : « طلبتك مع سعيد باشا لتفكر في اختيار رجل غير احمد خيرى باشا يدير الأوقاف الخديوية لأنه ليس من المجددين الذين يدخلون الاصلاحات والنظم الجديدة . .

وفي مرة أخرى سألتني عما إذا كنت قد فكرت فيمن يصلح لهذه المهمة ، فأجبت بآتي أرشح على أبا الفتوح باشا لأنه رجل إداري وقانوني وجدي في عمله وتصرفاته . ثم سألت عن اختياره محمد سعيد باشا ، فقال إنه لم يرشح أحداً للآن ثم فكر قليلاً وقال : « ولماذا نبحت يا شفيق بعيداً عن رجل صالح للأوقاف الخصوصية وعندنا من يصلح ؟ ، قلت : « ومن هو ؟ ، قال : « أنت . .

وسألتني عما أتناوله من ديوان الأوقاف فقلت : « ١٧٥٠٠ جنيهاً . قال : « وإذا أحلت على المعاش ؟ ، قلت : « ثمانمائة جنيهاً . قال : « فإذا نلت هذين المبلغين تكون قد وصلت إلى مرتب ناظر ، وبعد ذلك ننظر في ترقية أخرى ،

فقلت لسموه : « إن الناس كانوا يقولون عن ديوان الأوقاف إنه رجل مريض ويحتاج إلى علاج ، وأنا قد أخذت في علاجه ، ولا أستطيع أن أقول إنه أصبح سليماً معافى ، فهو ما يزال في حاجة للعلاج ، وأريد ألا أتركه حتى يتم شفاؤه . .

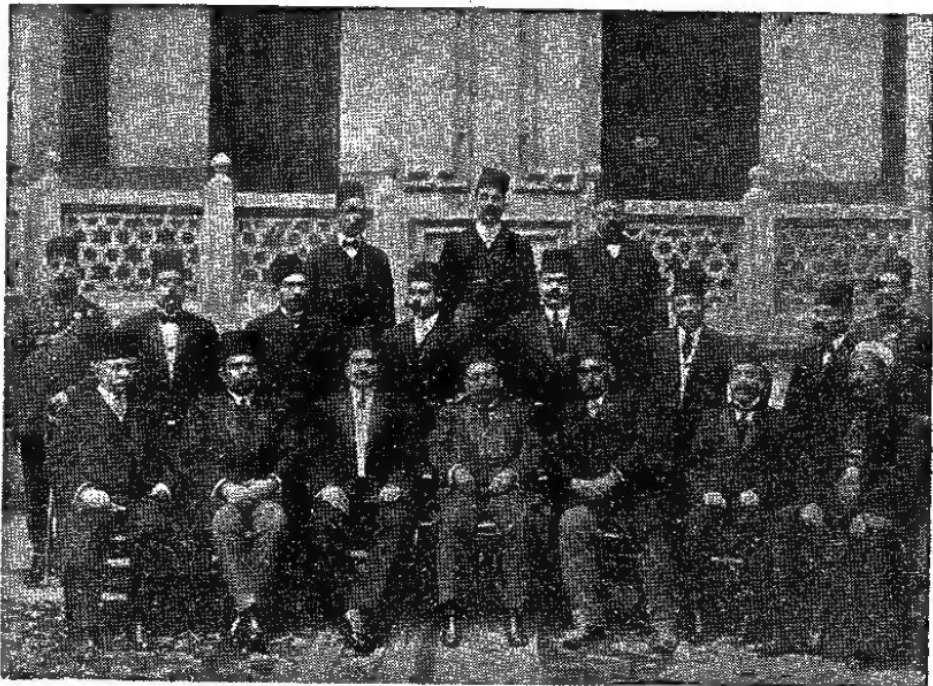
فقال لي : « لقد عملت كثيراً ، وأصلحت كل شيء فيه . .

فأجبت: : إننى أحب أن أتم هذا العمل حتى يقال : هذا هو المصرى الوحيد الذى ليس له «جوكى» ، انجليزى فيكون عملى نموذجاً للمصرى المصلح ، وهذا يعود لسموك ولاختيارك وإرشادك . .

ولكننى وجدت من الحثديو إصراراً تاماً على فكرته ، ووجدت نفسى أمام ابن ولى نعمتى توفيق ، فقبلت مكرها ، ولكننى عرضت بقائى حتى يتم تنظيم الميزانية لعام ١٩١٣ فوافق سموه على ذلك .

وعند تركى الديوان أهدى إلى رؤسائه إطارات من البرونز الفخم به صورتهم هذه وأنا فى وسطهم تذكراً للسنوات الثلاث التى قضيتها معهم بما دل على حبهم وإخلاصهم لى؛ وقد أدخلت على هذه الهدية الثمينة السرور العظيم خصوصاً وإنى لا أذكر أن أحداً من سلفائى قد نال ما نلته ، فشكرت لهم كل الشكر، وصاغتهم وودعتهم .

(٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤)



(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧)

(١) أحمد الأزهرى بك (٢) إبراهيم بك على (٣) محمود باشا فهمى (٤) شفيق باشا
(٥) عبد الرحمن فهمى بك (٦) على لبيب بك (٧) هرتس باشا (٨) خالد بك الفوال
(٩) عبد الفتى بك شاكر (١٠) خليل بك إبراهيم (١١) محمد بك حنى (١٢) عثمان بك محرم
(١٣) جلال بك فهمى (١٤) أحمد بك السيد

هذه الصورة أخذت فى أواخر شهر ديسمبر عندما علم رؤساء الديوان بقرب استقالتى

وعما أذكره أننى قبل خروجى تركت مذكرة لخلقى لفت فيها نظره إلى بعض المسائل الهامة قانونية كانت، أو إدارية — وكانت تحت التنفيذ — ومن بينها رفع دعوى ضد عبد الرحيم باشا الدمرداش، بخصوص أرض بالقرب من حدائق القبة. وكنت قد سلمت أوراقها إلى ناظر الداخلية محمد سعيد باشا بناء على أمر الجنب الخديوى لفحصها ومعرفة إذا ما كان للديوان الحق فى رفع هذه الدعوى (*)

كيف تسلمت إدارة الأوقاف الخديوية : شتان ما بين سرورى وآمالى عندما أسندت لى إدارة الأوقاف العمومية، لأننى كنت أشعر بأن المولى سبحانه وتعالى سيساعدنى على تحسين حالة هذه المصلحة الخيرية، وبين اليوم الذى تسلمت فيه إدارة الأوقاف الخديوية الخصوصية، فإن قلبى كان حزينا لأنه يشعر بأن ثقل إليها ما كان فى الحق لغرض إصلاحها بل لمنفعة كان يطلبها الخديو كما سيراى القارىء.

ولما جلست على مكتبى جاءنى الوكيل احمد صادق بك وقدم لى كبار الموظفين وسألت كل واحد عن اختصاصاته وأخذت مذكرة بذلك. ثم سألته عن الأعمال غير الادارية الموجودة بالديوان، فعلمت منه أن فى الأوقاف الخديوية موارد للخبرات يأذن الخديو شفها بصرفها للمدير ويسلمها إما لسموه أو للوكيل أو للصراف لتوزيعها سرا لمن يستحقونها من البيوتات التى أخفى عليها الدهر أو لأعمال خيرية، وقد سألته عما إذا كان المدير الذى يتسلم المبالغ التى يأمر بها الخديو يأخذ بها وصولات سواء كان من سموه أو من الذى يأمر باستلامها، فقال لا لأنه كان معتادا فى مدة سلفى أحمد خيرى باشا ألا تؤخذ إيصالات بهذه المبالغ ويكتفى بالوصل الذى يعطيه المدير للصراف. ولكن من باب الاحتياط صممت على أنه إذا جاءنى من يبلغنى أمر الخديو بصرف مبلغ، قل أو كثير، أن أراجع الخديو وأعلمه بأن فلاناً بلغنى أمركم بصرف (كذا) فلن أسلم هذا المبلغ، فيقول لفلان ألى حنى أنا كد أنا من أوامره. هذا كل الاحتياط الذى أجرته.

مدير الأوقاف العمومية يباع ويشتري بمرأهم معدودة. بعد حديثى مع الخديو بخصوص ثقل للأوقاف الخديوية جاءتنى مذموزل إمرى، وكانت مربية لأحد أولادى قبل سفره لأوربا، ثم توظفت بصفة معلبة فى منزل أحد أصحابى القانونيين

(*) وقد علمت فيما بعد من ابراهيم باشا نجيب الذى خلقى أنه لما طلب رد هذه الأوراق اليه من محمد سعيد باشا أخبره، أنه كان سلمها الى وكيله لبحشا، وأنها فقدت من مكتبه.

وكانت تتردد علينا من آن لآخر ، فسألته يوماً : « هل سسترك الأوقاف العمومية ويحل محلك البك الذى أنا فى خدمته ؟ » فاستغربت لمعرفتها بأمر تم الاتفاق بينى وبين الخديو عليه فقط ، وسألته عن مصدر هذا الخبر ، فقالت لى سمعت فى منزل مخدومى أنه باع قطعة أرض ، ودفع خمسة آلاف جنيه للوسيط من رجال المعية .

عباس بصيب عصفورين محجور . عندئذ ظهر لى أن محاولة إخراجى من الأوقاف العمومية لها وجهتان : فالأولى هى أخذ الخمسة الآلاف جنيه ؛ أما الثانية فهى تنفيذ صفقة المطاعنة ، وشراء الأطنان بمبلغ ٩٥ جنيهاً للفدان الواحد ، فى مقابل سمسة قدرها ستون ألف جنيه ، تسلمها أحمد صادق بك من إدارة خزانة الأوقاف ، عدا ما استفاده البائعون .

تحويل الأوقاف الى نظارة . قد علم كتشنر بهذا السر (شراء الأوقاف أرض المطاعنة وأخذ الخديو مبلغ ستين ألف جنيه) وصمم على جعل ديوان الأوقاف نظارة . ولما كانت للمشكلة صبغة دينية ، فانه أراد أن يعرف رأى الاستانة .

كتشنر يستشير الصدر الأعظم وشيخ الاسلام : وكانت له علاقة مع عماد الدين بك وكيل دائرة الأمير حليم باشا ، فطلب منه عند سفره إلى استانبول فى فصل الصيف مقابلة شيخ الاسلام ، خيرى افندى ، والصدر الأعظم ، البرنس سعيد حليم باشا ، ومفاتيحهما لأخذ رأيهما فى تحويل الأوقاف المصرية إلى نظارة ، فسافر ؛ وذات يوم عقب اجتماع الوكلاء فى سراى الصدر ، عرض عماد الدين عليهم الموضوع ، فأظهروا جميعاً موافقتهم ، وكان البادى طلعت باشا ناظر الداخلية ، وكان الصدر الأعظم وشيخ الاسلام صامتين . ولما سئل الصدر الأعظم عن رأيه ، أجاب أن رأى الحضرة شيخ الاسلام ، فقال إنه لا يرى مانعاً فحسب ، بل يرى المصلحة فى هذا التحويل ، وقال الصدر الأعظم : « ما دمت قد وافقتم جميعاً فأنا أوافق معكم . »

ولما عاد عماد الدين فى الخريف ، أخبر كتشنر بالنتيجة ، وكانت وزارة الخارجية الانجليزية تركت لكتشنر التصرف فى هذا الأمر تحت مسئوليته .

عندئذ أرسل حسين رشدى باشا للخديو ليفاتحه فى الأمر ، فاعترض بأن المسألة شرعية ، وهو لا يستطيع أن يعمل فيها شيئاً . ولما سمع كتشنر هذا الرد غضب وقال : « إذا كان لا يريد الموافقة ، فأنا أسلم العرش لابن عمه » (يعنى سعيد حليم الصدر الأعظم ، وعداؤه للخديو معروف) .

ودارت المحادثات في الموضوع بضعة أيام ، بواسطة محمد سعيد باشا ، وحسين رشدي باشا . وانتهى الأمر بسؤال الخديو الصدارة بصفة رسمية ، فوافقت على المشروع ، وبذلك تمت المسألة كطلب كتشتر .

النظام الجديد للأوقاف : وقد اضطر الخديو للموافقة أخيراً ، واجتمع مجلس النظار في ٧ نوفمبر لوضع النظام الجديد لهذا التحويل ، وحضر الاجتماع لورد ادوارد سيسل مستشار المالية ، والسير ملكولم مكليس ، والمسيو روكاسيرا المستشار الخديوي في مجلس النظار .

وفي ٢١ نوفمبر صدر الأمر بالتحويل ، على أن يتألف مجلس أعلى لنظارة الأوقاف من ناظرها رئيساً ، ومن شيخ الجامع الأزهر والمفتي وثلاثة أعضاء آخرين .

وتكون ميزانية الأوقاف نافذة بمقتضى إرادة خديوية ، بناء على طلب ناظر الأوقاف ، وموافقة المجلس الأعلى ، وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية .

وعملت النظارة ، فعين أحمد حشمت باشا ناظراً للأوقاف ، ومحمد شفيق باشا وكيلها ، واحمد حلمي باشا للمعارف ، وسعيد ذو الفقار باشا للمالية ، ومحمد محب باشا للزراعة التي أنشئت حديثاً ، والمستر هينز وكيلًا للزراعة .

وعين الأعضاء الثلاثة في المجلس الأعلى : وهم يحيى ابراهيم باشا ، وحسين واصف باشا المهندس ، واسماعيل حسنين باشا .

وقد تردد يحيى باشا في قبول منصبه هذا لأنه وهو رئيس محكمة الاستئناف سيكون عند انعقاد المجلس الأعلى تحت رئاسة وكيل النظارة عند غياب الناظر ، وحل هذا الاشكال بالألا يحضر إلا الجلسات التي يرأسها الناظر .

الاتقاف من عبد الرحمن فهمي بك : سبق القول بأن عبد الرحمن فهمي بك توقف في وجه الخديو في صفقة المطاعنة ، وقد حملها له الخديو ، وطلب منه مرات أن يستقيل من منصبه فأبى ، فانتهر الخديو فرصة تحويل الأوقاف إلى نظارة ، وأشار بإخراج عبد الرحمن فهمي بك منها على محمد سعيد باشا ، الذي اتفق مع عبد الرحمن بك على تعيينه مديراً للنسب أو محافظاً للقتال . ولما سمع الخديو بذلك أظهر استياءه لـ محمد سعيد باشا ، فعدل عن تعيينه بعد إخراجه من الأوقاف .

وهكذا كانت الصفقة التي أبيتها سبياً في هذا الانقلاب ، بعد أن انكشف مركز الخديو فيها ، وتعرض للأقويل .

انشاء الجمعية التشريعية . ورد في تقرير كتشنر الذي نشر في العام الماضي ما يشير إلى العزم على توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين ، وقد أخذ من هذا الوقت في تنفيذ الخطة التي أشير إليها ، وإعداد قانون نظامى جديد يبدل القانون القديم في سنة ١٨٨٣ الذى أنشئ بموجبه مجلس الشورى والجمعية العمومية .

وفي ١٥ يوليو سافر حسين رشدى باشا من مصر ومعه القانون الجديد لتوقيعه من الخديو (وكان في باريس) .

صدر قانون الجمعية : وفي ٢١ منه صدر هذا القانون وهو يقضى بإنشاء جمعية تشريعية تحل محل مجلس الشورى والجمعية العمومية وتألّف مجلس في كل مديرية .

ولاهمية هذا الموضوع أوردنا بعض ما جاء فيه .

والجمعية تؤلف من أعضاء قانونيين وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين . ويكون النظار أعضاء قانونيين .

وحدد عدد المعيّنين بسبعة عشر عضواً : أحدهم رئيس والثاني وكيل ، والخمسة عشر يعينون على نحو يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التي لا تنال نصيباً من الانتخابات . وأما المنتخبون فيوزعون حسب النظام الآتي :

للقاهرة أربعة وللأسكندرية ثلاثة وللغربية سبعة ولكل من المنوفية والدقهلية والبحيرة والشرقية وأسيوط خمسة وكل من المنيا وجرجا وقنا أربعة وكل من القليوبية والجيزة والفيوم ثلاثة ولبنى سويف اثنان ولكل من بورسعيد ودمنياط والسويس وأسوان واحد .

والمعيّنون يوزعون هكذا : للأقباط أربعة وللعرب البدو ثلاثة ولكل من التجار والأطباء ورجال التربية العامة والدينية اثنان وللهندسين والمجالس البلدية عضو واحد ويأخذ المعينون والمنتخبون مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيهاً في الشهر .

ومدة عضوية الأعضاء ست سنوات ويسقط منهم الثلث في كل سنتين . ولا يجوز عزل العضو إلا بأمر عال بناء على عرض مجلس النظار بعد قرار بأغلبية ثلاثة أرباع الجمعية .

ويجوز حل الجمعية في أى وقت بأمر خديوى بناء على طلب مجلس النظار وتجري لانتخابات الجديدة في هذه الحالة في ظرف ثلاثة أشهر .

اختصاصات الجمعية : أما اختصاصاتها فهي أنه لا يجوز إصدار أي قانون ما لم تقدم أولاً للجمعية لأخذ رأيها . ويعتبر قانوناً كل تقنين يتعلق بأمور مصر الداخلية وله أساس تنظيم سلطات الحكومة ، أو يقرر بطريقة عامة أمر متعلقاً بحقوق سكانها المدنية والسياسية ، وكل أمر عال يشتمل على لائحة إدارة عمومية . وللجمعية حق تحضير مشروعات القوانين ، عدا ما يتعلق منها بالقوانين النظامية ، وللمجلس النظر أن يوافق على المشروعات التي تقررهما أو يرفضها ، وفي حالة الرفض يذكر الأسباب ؛ ولا يجوز للجمعية مناقشة هذه الأسباب .

وإذا لم تقتنع الجمعية بالأسباب التي أبداهها المجلس فإنها تنعقد هي والنظار في هيئة مؤتمر ؛ فإذا لم تقتنع بما يبدية النظر فإنها تحل .

ولا يجوز ربط أموال أو رسوم إلا بعد موافقة الجمعية . وليستشار في كل سلفة عمومية ، وفي كل مشروع عام متعلق بجملة مديريات وخاص بإنشاء أو لإبطال أو تعديل أو مصرف أو خط من خطوط السكك الحديدية ، وفي فوز أطيان للقطر لتقدير درجات أموالها .

وليس من اختصاصها النظر في مخصصات الخديو وويركو الاستانقوالدين العمومي وكل الواجبات والالتزامات الناتجة من قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية والمسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول والمسائل المتعلقة بتعيين أحد موظفي الحكومة أو أحد مأموريها أو بترقيته أو نقله أو عقوبته أو فضله ، وكل عمل آخر تجر به الحكومة بالنسبة لأحد موظفيها أو مأموريها .

وترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة للجمعية قبل انتهاء السنة المالية بأربعين يوماً .

قانون الانتخاب : وقد صدر كذلك قانون الانتخاب وهو يعطى حق انتخاب مندوبى الدرجة الأولى لكل مصري بلغ من العمر عشرين عاماً ، واشترط لانتخاب المندوب أن تكون سنه ثلاثين عاماً ، والمندوبون يختارون النائب .

كتاب أبيض لكثشنر : وقد نشر قانون الجمعية وقانون الانتخاب في ليدوه

يوم ٣١ يوليو مع كتابه أبيض للورد كثشنر يحوى أيضاً حلاً للأسباب التي بنى عليها هذان القانونان وما جاء فيه : .

« إن الجمعية العمومية كانت اجتماعاتها قليلة ولم يكن لها عمل غير اعتماد القوانين الجديدة الخاصة بالأموال المقررة والمستخدمين والضرائب ، أما مجلس الشورى فإنه وإن كانت وظيفته استشارية محضة إلا أنه اشترك اشتراكاً فعلياً في تنقيح القوانين . ولذلك روى أنه من المناسب توسيع سلطة هذا المجلس وإضافة اختصاص الجمعية العمومية إلى اختصاصاته . »

« ومع ذلك فقد أعطى للجمعية الجديدة شيء من حق الاقتراح وإبداء الرأي مع الوسائط التي بها تضطر الحكومة إلى إطالة النظر في درس القوانين التي لا تصادق عليها الجمعية بكل اعتناء وتدقيق . »

وكتبت ، التيمس ، تقول :

« أنفذ اللورد كاتشنر مشروعاً من شأنه توسيع حرية الأمة المصرية توسيعاً كبيراً . وهذه الإصلاحات التي كان اللورد واسطتها تستحق أكثر من الالتفات العادي لأنها رد واضح على الدعوى التي كررت مراراً ، وقيل فيها إن النفوذ الانجليزي ضغط مطامح المصريين ضغطاً يفوق الحد ؛ فإن كثيراً من الحرية والنفوذ اللذين يتمتع بهما سكان مصر الآن هو نتيجة الاحتلال الانجليزي رأساً وإن تكن الشبهة المصرية تجاهل التاريخ الماضي عند اجتماعها في جنيف وغيرها ، لأن ذلك يصادف هوى في قوادها . »

انتخاب المندوبين : وفي ٢٦ أكتوبر أجرى انتخاب المندوبين ، وحدد يوم ١٣ ديسمبر لانتخاب الأعضاء .

أول بيان انتخابي : وبعد ذلك أصدر سعد زغلول باشا أول بيان انتخابي في تاريخ النيابة المصرية وقد جاء فيه :

« إذا شاء أبناء وطني أن ينتخبوني نائباً عنهم فأنا أعدم بأن أجد في خدمتهم بالبحث عن كل العلل والأسباب التي يشكون منها ، وجمع الشواهد وإعداد الأدلة والحجج التي أتوصل بها إلى إقناع زملائي في المجلس حتى يؤيدوني فيما أقترحه على الحكومة من التعديل لخبر الأمة ، وإلى إقناع الحكومة بصحة اقتراحنا واستمالتها إلى قبوله والعمل به حياً لخير الأمة . »

« إنني اختبرت أحوال التدريس والمدارس زماناً طويلاً ، فإذا انتخبت في الجمعية التشريعية فاني أعاهد الأمة على إفراغ الجهد في توسيع نطاق التعليم حتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء . »

« وأنا لا أزال مقبلاً على رأيي في إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة نجاحها ،
فاذا انتخبت فيأحاول إقناع الحكومة بوضع قانون نصان به حرية الصحافة ويصان
به النظام العام من ضرر شططها .

« وإني أجعل حاجات معظم الأهالي نصب عيني وخصوصاً المزارعين ، فأسمى
في سبيل وسائل الزراعة والرى ومد السكك الحديدية والزراعية ، وأدرس مسألة
أسعار القطن درساً دقيقاً وأبذل جهدي في اتخاذ الوسائل التي تحمي مصالح الزراع . .
المنشورات الانتخابية : وتوالت بعد ذلك المنشورات الانتخابية من محمد كمال
بك وحسين واصف باشا وإدريس راغب بك وأمين سامى باشا وغيرهم .

انتخاب النواب : وفي ١٣ ديسمبر أجريت الانتخابات للنواب ، وهذه بعض
أسماء البارزين من المنتخبين : سعد زغلول باشا في دائرة بولاق والسيدة زينب وقد
اختار دائرة السيدة زينب وأعيد الانتخاب في بولاق ، وعبد الخالق مذكور باشا
عن الدرب الأحمر ، والسيد عبد الرحيم الدمرداش عن الجمالية ، ومحمد يكن باشا ومنصور
يوسف باشا في الاسكندرية ، وعبد السلام العلايلي بك عن دمياط ، وعلى المنزلاوى
بك وإبراهيم سعيد باشا ومحمد البدرأوى باشا وفتح الله برهات بك في الغربية ،
ومحمد السيد باشا أبو على وعبد المجيد سلطان باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد علوى
الجزار بك ومحمد أبو حسين باشا في المنوفية ، وعلى الشمسى افندى في الشرقية ،
وعبد اللطيف الصوفانى بك في البحيرة ، وحسين هلال بك وعبد اللطيف المكباتى
في الدقهلية ، ومحمد الباسل بك في الفيوم ، والسعدى المصرى بك وعلى شعراوى باشا
وحسين الشريعى بك في المنيا ، ومحمد محفوظ باشا وعبد الرحمن محمود بك ومحمد قطب
قرشى بك في أسيوط ، ومحمد أبو ستيت بك ومحمد همام حمادى بك في جرجا .

النواب المعينون : ومن عين عن الأقباط قلىنى فهمى باشا ، ومرقص سميكه بك
وسينوت حنا .

رئيس الجمعية ووكيلها المعين : وقد اختير لرياسة الجمعية يوم ١٩ ديسمبر
أحمد مظلوم باشا ناظر المالية سابقاً .

وعرض على عدلى يكن باشا أن يكون وكيلها المعين ، فاشترط للقبول أن يكون
بمنزلة النظار في التشريفات والحفلات الرسمية ، وقبل شرطه فعين وكيلها .

انعقاد الجمعية : وقد صدر الأمر الخديوى بدعوة الجمعية التشريعية للانعقاد يوم ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ .

مساعدى الصلح بين الحربين ومحمد فريد بك . حصلت مخبرات مع توفيق زاهر بك ومحمد لبيب البتانونى ويوسف صديق باشا ومحمد على دلاور بك بخصوص صلح الخديو مع محمد فريد بك .

وساطة مدام روشيرون : فى ١٠ أكتوبر تقابلت مع فريد بك وكانت موفدة من قبل الخديو لإتمام الصلح ، فأخبرها بأنه يقبل الصلح إذا كان الكلام يكون بينه وبين عباس بلا وسيط ، ولكن لم يتم الصلح لأن عباس خشى جواسيس الانجليز فى جنيف أن يطلعوا على اتصاله بفريد بك فرجع إلى مصر دون أن يتم الصلح .

شؤنه مختلفة .

تقرير كتشنر : فى ٢٤ مايو ظهر تقرير اللورد كتشنر فقال ما ملخصه إن الملاحظات السياسية التى أبداه فى السنة الماضية قد أثمرت فنقص تحزب الأحزاب وتنازعها وازدادت الثقة بالحكومة .

ثم قال : إن مصر بقيت على الحياد فى حروب البلقان أيضاً أسوة بالحرب الإيطالية التركية ؛ وإن كانوا أظهروا ميلهم للمسلمين فأنشأوا جمعية للهلال الأحمر وجمعوا التبرعات لها والدولة .

ثم ذكر استقالة سعد باشا من النظارة وأتى على ملخص لتدرجه فى الأعمال الحكومية وقال إنه أدخل إصلاحات كثيرة على نظارته المعارف والحقانية اللتين تولاها . ثم تكلم عن المؤامرة والمنشورات الثورية ، وقال : إن المؤامرات لو تمت لأخرت مصر كثيراً ؛ والمنشورات قال عنها إنها ضبطت ففشل قصدها ، وأن القضية الخاصة بها أخذت شهرة لا تستحقها لأن أم الشيخ جاويش باشتراكه فيها ، وهذا الرجل من كبار المييجين فى الحزب الوطنى .

ثم تكلم عن الشؤون الخاصة بالزراعة وامتدح قانون خمسة الأفدنة وإنشاء محاكم الاخطاوط وتعليق خزان أسوان ، ، ، الخ

وفى نهاية العام قدمت استقالتي بعد عمل الميزانية وتقديم التقرير السنوى على حسب ما ورد فى مذكرات العام الماضى .